

الصرف الولائي : الصحة والتعليم في أسفل الأولويات الرسوم الباهظة ترهق كاهل المواطنين



الصحة تبلغ ٦٪ من جملة الموازنة الولائية
أما من أين تأتي إيرادات الولاية الذاتية ، فإنها تأتي من جيب المواطن الفقير أصلا .. فقد أصدرت وزارة المالية والاقتصاد بالولاية ١٧ قانونا جديدا للرسوم والضرائب إضافة الي ٢١ قانونا قديما . هذه القوانين تفرض الغرامة والسجن للمخالفين وتضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة التي عرفتها القوانين بالامتناع عن دفع الرسوم او النهب منها او تحريض الآخرين على عدم الدفع . للمثال لا الحصر في شأن هذه الرسوم .. فقد فرضت هذه القوانين رسوما ترخيص علي شركات الاعلان قدرها ٥٠٠ جنيه ، ولعاهد الكمبيوتر ٣٠٠ جنيه وعلي كل حمل بيع ١٠ جنيه ورخصة معصرة الزيت ٣٥٠ جنيه وعربة الكارو ٣٥ جنيه ، ورسوم عيادات اطباء ٣٥٠ جنيه . هذه الرسوم مفروضة علي أي نشاط تجاري أو خدمي . لتغطية الصرف الجاري الحكومي وهو كما أسلفنا يضع التعليم والصحة في أسفل الأولويات.

نخلص للقول بان هذا النوع من الحكم الولائي ، لم يعد بالفائدة علي مواطني الولايات .. بل وفر امتيازات .. النخبة الحاكمة في كل ولاية وأرهبق كاهل الغالبية العظمي من سكان الولايات بالحجبات والرسوم .. في ظل توسع الفقر والتخلف وغياب التنمية .. وهو حال معظم الولايات وليس قسرا علي ولاية النيل الأبيض وحدها .

بنسبة ١٠٠٪ دون ذكر أي أرقام .
الفصل الثاني :
حسب تقرير وزارة المالية بالولاية فإن أداء الفصل الثاني كان متكاملاً شمل كافة الجوانب الخدمية المختلفة بالولاية بتكلفة بلغت ٥٠٩ مليون جنيه .
مشروعات التنمية :
بلغ الصرف التنموي مبلغاً وقدره ١٠٩٢٩ مليون جنيه تفاصيلها كالآتي :
القطاع السيادي حيث بلغ

بنسبة ١٠٠٪ دون ذكر أي أرقام .
الفصل الثاني :
حسب تقرير وزارة المالية بالولاية فإن أداء الفصل الثاني كان متكاملاً شمل كافة الجوانب الخدمية المختلفة بالولاية بتكلفة بلغت ٥٠٩ مليون جنيه .
مشروعات التنمية :
بلغ الصرف التنموي مبلغاً وقدره ١٠٩٢٩ مليون جنيه تفاصيلها كالآتي :
القطاع السيادي حيث بلغ

قبل استعراض نتائج موازنة عام ٢٠٠٧ بولاية النيل الأبيض ، لنعكس جانباً من خطة وزارة المالية الولائية لذلك العام .. والتي كان من المفترض تحقيقها من خلال الموازنة السنوية الخطة شملت النقاط التالية .
تحقيق انطلاقة اقتصادية كبرى / تعزيز التنمية وزيادة الإيرادات / تحسين الدخل وريعية محدودتي الدخل / تنشيط الاستثمار / محاربة الفقر والاستخدام المنتج وتشغيل الخرجين .
ولدي تقييم الموازنة والخطة فيما يتعلق بهذه الانطلاقة الاقتصادية الكبرى ، ذكرت وزارة المالية بولاية النيل الأبيض في إنجازاتها أنها شاركت في الميناء النهري مع المستثمرين ، وإن مبني وزارة الزراعة قد اكتمل تنفيذه وقد تتساعل أنها القارئ ما علاقة ذلك بالانطلاقة الاقتصادية الكبرى بالولاية ، ونحن بدورنا نتساعل عن هذا الأمر .. وعن سير التنفيذ الفعلي للموازنة .. او تحسين دخول المواطنين من واقع أرقام تنفيذ الموازنة المذكورة أداء ميزانية ٢٠٠٧

الإيرادات :
بلغت الإيرادات التي تم تحقيقها ٢٧٩٠٢ مليون جنيه ، والتمويلات الاقتصادية ١٢٧ مليون جنيه وتحويلات التنمية ٨٨ مليون جنيه .
المصروفات :
المصروفات بلغت ٢٧٩٠٣ مليون جنيه بنسبة أداء ٨٣٪ وجاء تفصيل هذه المصروفات كالآتي .
الفصل الأول : تم الأيفاء بالتزامات مرتبات وأجور العاملين بالولاية

بصراحة

شهادات لا تحل الأزمة

* في محاولة لتعويض التدني في عائدات النفط طرح فكرة شهادات شواصخ الدولار بقيمة ١٠٠٠ دولار للوحدة وبارباح تتراوح بين ٥-٧٪ سنويا .
* هذا لا يحل أزمة الموازنة التي تواجه وضعاً عصيباً ، ولا يخدم الاقتصاد فالدني الداخلي وفوائده بات عبثاً ثقلاً علي الموازنة وهو في كل الأحوال يقلص من فرص الإنفاق الضروري علي الأولويات . كما أن إدارة هذه الديون الداخلية فيها الكثير من الملاحظات التي أشار إليها تقرير المراجع العام لسنة ٢٠٠٧ .
* الطريق الي توازن الموازنة يمر عبر تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل معتبر وهذا الحل تتجنبه الحكومة التي أنفقت فيما مضى أموال البترول في لا شيء .
* أن الآوان للسياسة الاقتصادية الحكومية أن تترك متغيرات الاقتصاد العالمي من حولنا ، وأن تضع البرامج الكفيلة بترشيد الصرف الحكومي المنفلت والذي لم يخدم قضية التنمية طيلة عقدين من الزمان .
* وعلى كل حال فإن الأغلبية الساحقة من المواطنين لا تملك فائضاً من الجنيئات ناهيك عن الدولارات لتدخرها في مثل هذه الشهادات ، كما أن الرأسمالية الطفيلية لن تجذبها الفوائد الضئيلة علي الشهادات وهي التي تعودت جني الأرباح الطائلة دون كبير عناء .

الصين أطلقت الطلقة الأولى ضد «عالمية» العملة الأميركية ودول الخليج تبدي ثقتها فيها

لندن - واشنطن: «الشرق الأوسط»
فيما بدأ العد التنازلي لقمة العشرين التي ستعقد في لندن الخميس المقبل لبحث إجراءات منسقة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ظهرت على السطح ملامح معركة بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم حول مستقبل الدولار كعملة تجارة دولية بعد الأزمة المالية الحالية، وسارع المسؤولون الأميركيون إلى الدفاع عن الدولار وتأكيد تمسك الولايات المتحدة به كعملة تجارة دولية، وأعلن وزير الخزانة الأميركي تيموثي غابنتر أمس أن الدولار لا يزال العملة الرئيسية للاحتياط العالمي، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستعمل على أن يبقى كذلك.

وقال غابنتر في كلمة أمام مجلس الشؤون الخارجية، في نيويورك «اعتقد أن الدولار لا يزال عملة الاحتياط المرجعية واعتقد أنه سيظل طويلاً كذلك». وكان الرئيس الأميركي باراك اوباما أكد في مؤتمر صحافي ليلة أول من أمس على قوة الدولار، رافضاً اقتراح الصين القلقة على استثماراتها البالغة نحو تريليون دولار في الولايات المتحدة بإنشاء عملة عالمية جديدة تحت إشراف الصندوق الدولي.

وكان محافظ البنك المركزي الصيني تشو كسيانغوان أطلق الطلقة الأولى أول من أمس في معركة مستقبل الدولار، إذ دعا إلى اعتماد عملة جديدة للاحتياطيات الدولية بدل الدولار في نظام يوضع تحت إشراف صندوق النقد الدولي. واعتبر المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس في باريس أمس أن النقاش المتعلق بإنشاء عملة احتياط دولية جديدة تحل محل الدولار أمر مشروع، بعد اقتراح بهذا المعنى تقدمت به الصين. وفي المنامة حيث اجتمع محافظو البنوك المركزية لدول الخليج الست، قال محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أمس إن السعودية لا تزال تعتقد أن الدولار هو عملة الربط المناسبة في الوقت الحالي وأن السعودية على ثقة من نهج التعامل الأميركي مع الأزمة العالمية، كما قال محافظ بنك الإمارات المركزي إن العملة الخليجية الموحدة الجديدة قد يجري ربطها بالدولار.

٥ مليارات دولار خسائر شركات الطيران التجاري

اعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» أن خسائر قطاع الطيران على مستوى العالم، ستصل في العام الحالي إلى ٥ مليارات دولار، في الوقت الذي ينكسر فيه النشاط الاقتصادي العالمي للنقل الجوي. وأضاف الاتحاد أن جهود شركات الطيران الدولية لتوفير النفقات وخفض قدرة الاستيعاب ستؤثر على تسليم طائرات «بوينغ» و«إيرباص» للشركات. وقالت المجموعة التي تمثل قطاع الطيران التجاري الدولي في شركات الطيران ضاعفت تكلفتها بخسائر الخسائر إلى ٤,٧ مليار دولار، من ٢,٥ مليار دولار في شهر ديسمبر الماضي.

وقال جيوفاني بسيناني الرئيس التنفيذي للمجموعة في مؤتمر صحافي في جنيف إن «هذه الأزمة تعيد تشكيل القطاع»، وتوقع انخفاض العائدات بنسبة ١٢ في المائة، أو ٦٢ مليار دولار في العام الحالي، بوضع الانكماش الذي وقع عقب أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ الإرهابية. ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى أن شركات الطيران تعاني من انخفاض حاد في مجالين تستمد منهما معظم إيراداتها: ركاب الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال، والشحن الجوي. وأوضح بسيناني، في إشارة إلى الخمسمائة شركة التي تطلق نظام تسوية الأسعار الذي أعده الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، «لقد أوقفنا ٤٠ شركة طيران تقريباً. والسبب أنه لم تتمكن هذه الشركات من دفع فواتيرها»، إلا أن معظم هذه الشركات صغيرة الحجم.

وتواجه شركات الطيران صعوبات في الحصول على قروض من المصارف لتمويل شراء طائرات جديدة، وتوقع الاتحاد أن أساطيل شركات الطيران ستستوعب ٧٠٠ طائرة جديدة فقط من نوع «بوينغ» و«إيرباص» بحلول عام ٢٠١١، بالمقارنة بـ ١٤٠٠ طائرة جديدة ستسلم هذا العام.

الدولة الرأسمالية تتدخل في الاقتصاد .. فلماذا نجم عن ذلك؟!

مجال دورة النقود والقروض بشكل واسع جدا . ويهدأ على سبيل المثال تغطي دولة الولايات المتحدة الأمريكية النفقات العسكرية المتزايدة - كما حالياً في العراق وافغانستان ومن قبل فيتنام والحرب الكورية والحرب الباردة...الخ - بعملات ورقية (الدولار) بدون غطاء ذهبي كاف .
والعملة المتداولة في المعاملات الرأسمالية هي على العموم تحمل وعبدا بالسداد بما يعادل القيمة المبتعة عليها من قبل المصرف المركزي الذي اصهرها ، وهذا هو أحد المصادر الرئيسية لقوة هذه العملات . ولكن اذا تم طرح كميات كبيرة من هذه العملات الورقية تفوق حاجة التداول، اي بشكل لا يتجاوب مع كميات السلع والخدمات الموجودة فعلياً في التداول (في السوق) عندها يحصل ما يسمى بالهلع الاقتصادية بظاهرة التضخم النقدي ، التي تقلل من القيمة الشرائية لهذه العملات الورقية . اي ان المواطن يدفع كمعة اكبر من هذه العملات الورقية لقاء نفس السلع والخدمات التي كان يحصل عليها قبل بروز ظاهرة التضخم النقدي . وقد صارت هذه الظاهرة التضخمية النقدية اضافة لسببها المار ذكره وللعوامل الأخرى ، صفة مستديمة في الاقتصاد الرأسمالي ، ولتدخل الدولة فيه .وذلك لتحميل غالبية المواطنين اكثر مما تحمل المالكين الرأسماليين اعباء هذه الظاهرة .وبكلمة أخرى هي عملية اعادة لتوزيع الدخل لصالح المالكين على حساب الكادحين العاملين باجر ومرتب والمتقاعدين والآخرين .
ومما زدا في تعميق هذه الظاهرة السلبية ، هو التوسع الكبير في التعامل غير المباشر في السوق ، اي عن طريق الشيكات والحوالات وغيرها من السندات الورقية حيث أصبحت مثل هذه المعاملات تفوق في حجمها حجم قيم المعاملات التي تستخدم العملات في تداولها

والرعاية الاجتماعية .
■ مشاريعها في التحلل العسكري لتدعيم قوة الدولة الرأسمالية
■ وتوظيفها للعاملين في الجهاز الإداري والجهاز القضائي والأمني الخ
ولتنفيذ هذه البرامج (الخطة) تسلك الدولة الرأسمالية احياناً الأسلوب المباشر ،واحياناً أخرى بواسطة المقاولين والمتعهدين والشركات الخاصة .
ان تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد ،ولاسيما عن طريق الاستثمار ،واحياناً من خلال التاميمات للمشاريع الخاصة وكثيراً ما تكون لانقاذها من الإفلاس ، وهكذا تزايدت المشروعات العائدة للدولة وكونت قطاع الدولة في كل بلد يستمد صفته من صفة طابع الدولة الاجتماعية السياسي ،ويكون اساساً لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة .
ومن اشكال تدخل الدولة الرأسمالية الأخرى في الاقتصاد ،يمكن القول عندما كانت تطبق قاعدة الذهب ،كان مقدورحامل عملة الورقية وعبرها ان يستبدلها بالذهب ،كلما شعروا بوجود كميات كبيرة من هذه العملات تفيض عن حاجة السوق بما فيها من سلع وخدمات ولكن التخلي عن قاعدة الذهب هذه ،وجدت الدول لرأسمالية الباب مفتوحاً لتدخلها في

الرياسمالية تتدخل لتسوية الاختناقات لكي لا تصل الأزمة ،وتعرض عدد من المشروعات للإفلاس ومنها الى المزيد من البطالة .ومن بين هذه الحلول عسكرية الاقتصاد من أجل امتصاص جزء من البطالة وخلق قدرة شرائية توسع الطلب وتحفز المنتجين على الاستمرار بالعمل
ومن خلال موازنتها السنوية العامة تحصل الدولة الرأسمالية على جزء من الدخل الوطني اما من ارباح مشاريعها العامة او من الضرائب ،فتقوم باعادة التوزيع للدخل .ومن الملاحظ في عدد من دول الرأسمالية ان معدلات نمو موازنتها السنوية العامة تزيد عن معدلات نمو الدخل الوطني ،وهو احد المؤشرات على تدخل الدولة في الاقتصاد .
ومن خلال الموازنت العامة صارت الدولة الرأسمالية تتدخل بصورة متزايدة في مجال الاستثمار ،فاضافة الى مسانقتها للشركات الرأسمالية عن طريق القروض الميسرة والاعانات المختلفة ، تراها تدخل بذاتها كمشتركت ضمن برامجها الاستثمارية في المجالات التالية:
■ مشاريع انتاجية مثل مصافي البترول ومصانع بتروكيميائية وما يماثلها .
■ مشاريعها في مجال التعليم والصحة

د. مجيد مسعود (عن الطريق العراقية)
يسود في الوقت الراهن وهم، مفاده بان اقتصاد السوق يفترض عدم تدخل الدولة في الاقتصاد كما يدعي بعض الليبراليين الجدد، ومن سار على دربهم في بلادنا .
لقد شهدت القوى المنتجة بفضل التقدم العلمي تطورا عارما ، الا ان هذه القوى المنتجة لم تبلغ مداها الممكن ،وذلك بسبب بقائها حبيسة في اطار العلاقات الرأسمالية ،وابرز مثال في الجانب البشري للقوى المنتجة ،هو هذه الملايين من المهطلين عن العمل (البطالة) وينبغي ان لا تغفل حقيقة حصول بعض التغييرات الكيفية في الرأسمالية ،مثل هذا التمرکز المكثف الذي ادى الى شكل ملكية الرأسمالية الاحتكارية وظهور الشركات العابرة للحدود ،ونمو رأسمالية الدولة الاحتكارية .
وهذه المظاهر الجديدة محاولة لحل التناقض بين الصفة الاجتماعية المتزايدة للانتاج والملئكة الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج . ان التوزيع المتباين للدخل الوطني الذي يجعل غالبية السكان غير قادرة على اشباع حاجاتها الأساسية ،ومن جانب آخر يحد من عملية الانتاج الموسعة، ولهذا صارت الدولة

مظاهرات أوروبية ضد السياسات الاقتصادية قبيل قمة العشرين

العالم واضرت بالدرجة الأولى بطبقة الفقراء.
وطالب المتظاهرون بالحفاظ على البيئية وتوفير فرص العمل والتوزيع العادل للثروة وعدم حكرها في أيدي الأغنياء. وبالإضافة لدول غنية كالولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، تضم المجموعة دولاً تصنف صاعدة على شاكلة الصين وروسيا والهند والبرازيل وأخرى أقل نموا كالمكسيك والسعودية. وستكون قمة لندن هي الثانية في تاريخ المجموعة التي يمتد عمرها لنحو عشر سنوات مضت حيث عقدت القمة الأولى في واشنطن في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي عندما أدت الأزمة المالية إلى انهيار سوق التمويل العقاري في الولايات المتحدة وألقت بتداعياتها على الاقتصادات العالمية.

عنف خلال المظاهرة تستهدف البنوك والمؤسسات المالية. وقررت السلطات البريطانية نشر ما يقارب ثلاثة آلاف شرطي لتأمين انعقاد القمة. وحمل المتظاهرون الذين يتوقع استمرارهم في الاحتجاجات مع

بدأت في بريطانيا مظاهرة أمها الألاف تستيق قمة دول مجموعة العشرين المقرر عقدها الخميس القادم في لندن، ويطلب منظمو المظاهرة، الذين يمثلون أكثر من مائة منظمة، باتخاذ إجراءات لمحاربة الفقر والبطالة وتغيير المناخ.كما انطلقت في مدينتي برلين وفرانكفورت الألمانية مظاهرات كبرى دعت إليها النقابات وحركات اليسار وناهضو العمالة في ألمانيا، بالإضافة إلى منظمات بيئية وجمعيات مختلفة.

ويهدف المشاركون إلى الاحتجاج على قمة دول العشرين القادمة في لندن، وعلى السياسات الحكومية في التعاطي مع الأزمة الاقتصادية. وقد اتخذت الشرطة البريطانية من جانبها احتياطات

العملة	الدولار الأمريكي	الين الياباني	الجنيه الاسترليني	الدينار الكويتي	الريال السعودي	الدرهم الاماراتي	الريال القطري	اليورو
البيع	٢,٣١		٣,٢٥	٨,٠	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٦٤	٢,٩٤
الشراء	٢,٣٠		٣,٢٣	٧,٩	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٦٢	٢,٩١

البتترول

خام برنت	٤٥ دولار
خام دبي	٤٢ دولار
الخام الأمريكي	٤٢ دولار
العربي الخفيف	٤٣ دولار

الذهب

الذهب بالأوقية	١٠٠٠ دولار
----------------	------------

البصل الربع	١٢ جنيه
بصل التوم الرطل	٤ جنيه
الثاي الرطل	٧ جنيه
دقيق فينو الكيلو	٢,٥ جنيه
ذرة طابت الربع	١٨ جنيه
القمح الربع	١٨ جنيه
البن الرطل	٤ جنيه
رطل السكر	١جنيه

كيلو اللحمة الضأن	١٢ جنيه
كيلو العجالي	١٠ جنيه
كيلو الفراخ	١٢ جنيه
دسنة البيض	٤ جنيه
كيلو الطماطم	٢ جنيه
كيلو الأسود	٢ جنيه
كيلو البطاطس	٤ جنيه
كيلو القرع	٢جنيه

مؤشرات السوق

مؤشرات السوق